

يعرف به ذلك وينسب اليه شرعا العلوم ذلك عندنا
شرعا وتجاري ذلك في الوقت المذكور اعلا وقت
نظرونا اننا نأخذ الموصوف المذكور اعلا بدلالة ما شرح
اعلا ولذا نأخذ المذكور ولاية ايجار ذلك وقض ختمه
شرعا بالطريق الشرعي وبالنفلاق غير ذلك يستفح
المتاجر المذكور بالمكان الموصوف المذكور في شرعية
وضرفها ونسب الاناسات ووضرفها في البناء والقبول
على ذلك كيفما احب واختار وان كل شيء محرم بذلك
المتاجر المذكور يكون له ملكا مطلقا وسكنا واسكانا
فاحرمه وان كان وكيفما الانتفاع الشرعي غير الوجود
الشرعي كونه قدرا لا يترتب عقد صدق كل عقد منهما
في احسنه لا يعلق له بما قبله ولا اقترانه بما بعده
بلفظ يخصه وصيغه تميز لا تقدم له بما قبله ولا
اقتران له بما بعده فيستدل ذلك على شرعية سنة كما لم
مستولية هلاله بمعنى ذلك من تاريخ ادماء باقره مبلغها
عز ذلك لطول المدة المذكورة محتملة وتوصلها للمجمل
قد رها من العفة انقضا في العدمية كذا استنبطه

بيد

بيد انظر الوجوه المذكورة من المتاجر المذكور ايضا لربما
تمام ذلك وكمله بالجملة بحضرة شهره بتعويضه بنسب
شرعية فخره من كتب اسدية وديالات ابي حنيفة
محمدة عدده المتعاضد الشرعية بالطريق الشرعي
ولم يتأخر ذلك والمذكور من الاجرة المحملة المذكورة قبل
المتاجر المذكور لطول المدة المذكورة مطابقة ولا يخفى
فقد لا يجل ولا اجرة الموصوف قد لا يجل كل سنة كما تقوم
في المتاجر المذكور بحسب الوصف المذكور سنة بسنة
كل سنة ومدة في غابها طول المدة المذكورة القيام
الشرعي لجانه صححة شرعية متملة على الايجاب والقبول
والتام والتمهات الشرعية بعد النظر والبرهان والاطم
بذلك على فقهنا ناويين المجمل له شرعا ونصا وقفا
على ذلك نمر بعد ذلك ولزوجه اذن الناظر الموصوف
المذكور للمتاجر المذكور بالعمارة والتغيير والتعديل
في المكان المذكور وتتم استيفه على ذلك من غابها وتب
خاله يكون له ملكا مطلقا وما لا يترتب له وحفا من
حقوقه اذن شرعا محتملا بالطريق الشرعي